

UNIVERSITY LIBRARIES



أداة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. ..... الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم المخطوطات  
الرقم: ٦٤٩٥ - ٢/١٣١٤  
العنوان: العقد المبرور في الفقه بين فقهاء  
المؤلف: الشيخ خالد بن عبد الله بن محمد - ١٢٤٢ هـ  
تاريخ النسخ: ١٣١٤ هـ  
اسم الناسخ: عبد الله بن عبد الله  
عدد الأوراق: ٢٠  
ملاحظات: - - - - -  
- - - - -

١٨٨

٢١٤

ع ش

العقد الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه  
عند الماتريدي والأشعري، تأليف الشيخ خالد  
النقشبندي، خالد بن أحمد - ١٢٤٢ هـ. كتبه عبد السميع  
الجناري سنة ١٣١٢ هـ.

٦٤٩٥

٩ ق ١٧ س ٢١ × ٥٥ ر ١٥ سم

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، بها لها فوائد.

الأعلام ٢: ٣٣٤ ايضاح المكنون ٢: ١٠٧

١- أصول الدين - أ- المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسب - نسخ

٥١٤٠ / ٢ / ٩ -

١٢١٤ / ٢ / ٩ -



یا رب یا تقیا یا نجبا یا غوث اغنیو ذریعتی عن الفقر و ارضی عن مقصودی

لما دفع الی عنک حبیب  
سیرة اذ ملوحت فانصت واجیز قلبی المنکس  
واجع شغلی المأثر انک انت الرحمن المعتمد اکتفی بالکاف و انا  
العبد المقتصد و کونوا بالله و کونوا بالله نصیر ان الشکر و تعظیم و ما الله  
بیرید ظلم العباد فقطع و ابر القوم الذین ظلموا و الحمد لله رب العالمین و شریکنا عبد القادر

صلوة الصالة

دو رکعت بخوانند نیت صلوة الصالة در رکعت اول قل یا ایها الکافرون و در ثانی قل هو الله احد  
یا هاد القائلین و آیه الصالة اورد  
بخوانند و بعد از سلام این دعا بخوانند اللهم یا الهاد عطا انک و فضلک و فیضک  
علی من الیه یعتدک و سلطانک فانها من عطا انک و فضلک و فیضک  
یا ابنی ناز کنید در عیشتی و مع ان فی الله و در شریعتی که ان ما  
و زودیده در نزهت قادیان

من کتب عبد الباقی



فیه حاجت بیک استبداد  
کشته مطاف هم ایستاد  
تکبیر را کرده از غم زلف  
حضرت یوبکر جان عمر

غیر از او

در حق ملا ابوبکر الاربعی  
الشریف بیکم الاخری

این نظر گاه علی معبود  
از بیکم ای حق پر تو زبیر  
مظهر اراد احراری تو داد  
مصدر انوار تا معبود  
غیر از او در حق  
افند از سواد











هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في دار الكتب  
 في دار الفنون  
 في دار المعارف  
 في دار السكك  
 في دار البريد  
 في دار الخزانة  
 في دار الحربية  
 في دار البحرية  
 في دار الزراعة  
 في دار الصناعة  
 في دار التجارة  
 في دار المالية  
 في دار العدل  
 في دار السلام

المناصب لا يتم مرجعها من العبد عند الامانة في اصل الفعل وقالوا ان في  
 العبد ضعف في حق باعائه الا ان ثبت في اصل الفعل بالامانة في اوصاف العبد عند  
 والامانة في الجنب امه في حق فعله في المارة في حق باعائه في حق العبد في المارة  
 مع القول المذكور في حق فعله في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 العبد في المارة في حق فعله في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 عند امه في حق فعله في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 ان الفعل لا يخلو من حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 العبد في المارة في حق فعله في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 والا كماله في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 ويحتمل ان في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 اصل الفعل لا يخلو من حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 بواطة او غير مارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 من حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 الا طاعة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 مقدرة العبد ابتداء واستقلاله في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 المخلوق في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة  
 يلزم عليه في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة في حق العبد في المارة

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في دار الكتب  
 في دار الفنون  
 في دار المعارف  
 في دار السكك  
 في دار البريد  
 في دار الخزانة  
 في دار الحربية  
 في دار البحرية  
 في دار الزراعة  
 في دار الصناعة  
 في دار التجارة  
 في دار المالية  
 في دار العدل  
 في دار السلام

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في دار الكتب  
 في دار الفنون  
 في دار المعارف  
 في دار السكك  
 في دار البريد  
 في دار الخزانة  
 في دار الحربية  
 في دار البحرية  
 في دار الزراعة  
 في دار الصناعة  
 في دار التجارة  
 في دار المالية  
 في دار العدل  
 في دار السلام

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في دار الكتب  
 في دار الفنون  
 في دار المعارف  
 في دار السكك  
 في دار البريد  
 في دار الخزانة  
 في دار الحربية  
 في دار البحرية  
 في دار الزراعة  
 في دار الصناعة  
 في دار التجارة  
 في دار المالية  
 في دار العدل  
 في دار السلام

الماضي على ما ذهب اليه في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في دار الكتب  
 في دار الفنون  
 في دار المعارف  
 في دار السكك  
 في دار البريد  
 في دار الخزانة  
 في دار الحربية  
 في دار البحرية  
 في دار الزراعة  
 في دار الصناعة  
 في دار التجارة  
 في دار المالية  
 في دار العدل  
 في دار السلام

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٠٠  
 في مدينة القاهرة  
 في دار العلوم  
 في دار الكتب  
 في دار الفنون  
 في دار المعارف  
 في دار السكك  
 في دار البريد  
 في دار الخزانة  
 في دار الحربية  
 في دار البحرية  
 في دار الزراعة  
 في دار الصناعة  
 في دار التجارة  
 في دار المالية  
 في دار العدل  
 في دار السلام



الاضطرار ببيان عدم التبع لاعتبارية من ذلك من حيث المنازعات  
التوضيح على هذه المسئلة كلف المتبع الجاهل بالادلة كلف المتبع كلف المتبع  
ما في انما لم يرد على ذلك وما في انما لم يرد على ذلك وما في انما لم يرد على ذلك  
الانواع والرض والمير والاعتزال وشدة الاحتياج الى التمسك والتدقيق والا  
سند لا وكل هذا ثم غلبه باع من الفن وبه يدفع في حق الاماميين كما  
اقابل من فيها بعض الفن **والفعل المسكين** لكونه من حيث المعنى وطريقه  
الصدق من طريق الاحوال واجبة التابعين على الموضوع فيها من غير كلف  
لما رتب المسئلة مع كونها من مسائل التبيين واستدراك العقائد البقية  
وقع في المخلط والمبطل والتشتت وعدم الضبط نزلت في اقله بالام  
الاشهر وما في احكامها من حيث اعتبارية وجوده ووجهه بالوجود في الشيء  
بقوة وجوده الطول الذي لا يلائم التعليل هو جبر ونوع الوكيل **علم** انما لا  
الجزئية في الكيفية المادية صادرة عن العبد باختياره في نفسه عند ذلك لانهم  
ان يلقى العبد في الاشياء اجماعا من حقيقة فيكون ان يكون في نفسه ما يختلف  
النسب الاضافات على ذلك بل من وجود امر حقيقي اصلا كما في حقيقة الزلزلة  
في التوضيح والاشياء في هذا المارتيه واقاديرها حجة في حكمة من المراق  
وفي شرط او يترك خلق التبارك وتعالى الفعل كما في غير مرة وتعلق بوصف  
الفعل على كونه طاعة معصية **كلمة** البسم ان اردت ببيان فطاعة او اهانة

الاضطرار ببيان عدم التبع لاعتبارية من ذلك من حيث المنازعات

التوضيح على هذه المسئلة كلف المتبع الجاهل بالادلة كلف المتبع كلف المتبع

او اهانة معصية في ان يترك العبد ووصف الفعل الذي هو له امر اعتباري  
عند ما يرد على المارة عن اهل الحق ومرجع بر غير واحد فضلا عن الحقيقة  
انما لا يرد الا في الامور العقلية ان يتوقف على الامر الموجود كونه  
الموافق فاندفع بهذا **الامر** احد ما قيل بترك الامر الموجود في المارة على  
غير الموجود **والثاني** ان قولهم اني القدر هو الغرض المصمم المعبر  
عنه بالارادة الجبرية بانه قولهم هو كونه الفعل طاعة او معصية **والثالث**  
ان معصية القدر مؤثرة عند كونه انما في الزوط العاديه مثلا فهو  
عين من هذا النوع او ان مؤثرة بالاجابة اصل الفعل فهو عين من هذا  
الاعتزال ان اردت الثاني بالاعتزال وعما في ذلك من هذا التنازع ان  
على جهة الاعانة والاعتزال ومنه في انشاء بقولنا قايلا بالباطل ان  
لغة ووجه اللزوم انما لا ينافي في اصل الفعل كما عند المعتزلة والاعتزال  
ومؤثرة في امين اعتبار بين هذا الارادة ووصف الفعل بالاطاعة  
والمعصية بل في هذا النوع فانه لا ينافي عند من فيه ما ومنه في نفسه  
ان العلم لا يصير انما للقدرة ولا معنى لتأثير القدرة في شيء الا اضراج  
الى الوجود من شأنه عطف الفرق بين الاعمال والارادة والاعمال الطاعة بقوله  
والامر لا اعتبار له في الحقيقة فانه لا ينافي في تقدير انما للقدرة وفي جواز تعلق  
الارادة بالاعمال بل في غير هذا المثل ولا ينافي في جواز صيرها امر

الاضطرار ببيان عدم التبع لاعتبارية من ذلك من حيث المنازعات

التوضيح على هذه المسئلة كلف المتبع الجاهل بالادلة كلف المتبع كلف المتبع



القدرة لا تعود في الوجود والمنكر لهذا المعنى لعدم اطلاعه بزيادة الوجود  
 بنوعه وقوله ولا يمنع لتأثير القدرة في شئ الاخر اجماع الوجود لا يمنع له لان من حيلة  
 معان تأثير القدرة في شئ اخر اجماع النفس لا يمنع منها اعلامه ومنها افاضة الوجود  
 غير ان **قلت** فلو لم يمت الزكاة التي بالعت في الغيرة عنها وما الفرق  
 بين هذا التأثير والتأثير الذي انكرته على الامام بن الهمام بن جعفر بن عتقا  
 ونقلا **اما الاول** فانه افاضة الوجود اجماعا وبلغ مرتبة الامر لا عتقا  
 بل لا يمتد بها فتم تربية الحق تبارك وتعالى على الخلق الذي هو عين افان  
 الوجود استحقاق المعصية في آيات شريفة **واما الثاني** فانه انما يترك وتتم  
 اطلاقه على ذاته المعنوية انما خالق لا شئ والخلق بمعنى اليجاد والشئ في اصطلاح  
 اهل السنة بمعنى الوجود والامر لا اعتبار به والحال بسا بموجودين في فعل الوجود  
 الوقتية العبد يصاد في النصوص بخلاف الامر لا اعتبار به والحال بسا بموجودين  
 في دفع استعظام بعض افعاله تأثير القدرة لا يمتد بها فتم تربية الحق تبارك وتعالى  
 والتأثير في الامر لا اعتبار به **واما عند الامر** فالكعب عبارة عن فانية القدرة  
 والارادة بالقدرة شرط عدم تأثيرهما بالاجار كما في المواقف وغيرها  
 وتلك المعاني شرط عدم خلق الله في القوي وحق القدرة تابع بصرفه لا في  
 وهو عبارة عن تجميع الفعل او التكرار وهو لزان الارادة كما يفهم عن قويم

في قوله لا يمنع  
 من حيلة

في قوله لا يمنع  
 من حيلة

في قوله لا يمنع  
 من حيلة

قويم في تعريفه انما صفة من شأنه في جميع احد المتساويين **وهذه** الكلمات **الاولى**  
 ان مقتضى الذات لا ينفك عنها بل هو تعلق الارادة مقتضاها يقتضي تعلقها  
 باحد الطرفين حتما ولو لم ينفك العبد فما فائدة التكليف **والثاني**  
 ان مقتضى الاستيعاب على ما فرضه تعلق الارادة التي هي الارادة لا فائدة  
 فامتنع اختيار العبد عنده **والثالث** ان لا يظهر على ما ذكر في معنى  
 الفعل طاعة او معصية لان ما كان على ان يمتد الفعل بقدره عن قايمة  
 به يصير الفعل طاعة او معصية **والجواب** ان الارادة تابعة للعلم فكل مقتضاها  
 فاذا علم العبد بتكليفه بالطاعة والاجتناب عن المعصية وان الله تعالى وعده  
 على ذلك النظر لا وجه للكبر والفتور بالنعيم المقيم بصيرته العلم داعيا الى  
 الطاعة كما ان وساوس الشيطان المعين بمعونته النفس الامارة مع شهوة  
 الاسرار والتفكر بالذات الغائبة وتقدمها على الدواعي الباقية يقوي  
 داعيا الى المعصية فيشتت تعلق الارادة باحد الطرفين لا يمتد بها  
 الا الخير لا جواز الداعي الاول والآخر فلا جواز الداعي الثاني ولو كان العقل  
 في الارادة لا يستلزم الجبر الافعال الصادقة كما في افعال الباطل تبارك  
 ومنه فان ارادة تبارك وتعالى عنه بصيرته الى الجبر مع انه فاعل مختار في  
 افعاله وفاقا لما صرح به غيره واصور المحققين على ان لا يمتد العقل الفرق بين  
 المكنين حقيقة للاختيار وجعل السائل يكلفه لا يفتر **القدرة** كما كان

في قوله لا يمنع  
 من حيلة

في قوله لا يمنع  
 من حيلة

في قوله لا يمنع  
 من حيلة



نظن ان العبد والارادة كانا اضل من  
العبد لم تضل فافترق بينهما المارضة ان  
الفارق بين العبد فاعلا فخر او لا كما  
اضل العبد لم يكن العبد عبد الله العظيم  
للفارقة محم  
نصلا ٣

الاضطرابات

光

الاولى  
بالنفس بالضم  
م م



الاطلاق ولا حاكم عليه فنقول وجوب طو اللطف والاصح والثواب والعقاب  
 عليه تعالى لان اضداد الخلق لا تخالف لثمة وبيان العقل ليس وجبا للعلم بالحق  
 والبقى لا يشترط كما في البدئية ولا توليد بل بالعبادة بلحق الله تعالى عندها العلم  
 في الاذن ابتداء عقب انقضاء المبدأ مع العقل كسائر الاسباب العادية واختلوا  
 في بعض الفروع فكانت التجارئة منهم عقلا غير ما كانت به الاشياء من عاقل والاولاد  
 قبل البعثة ايمان وغيور وللحسب كمالهم بل لا بد من ذلك في ملك الغير بل لا بد  
 قد جرت العقاب عقلا عليه فالتشديد في عقاب المذنب لا يوجب شكر المذنب بل لا  
 وارتد وانه وجوب الايمان به ثم وجوب تقيده وحسنه نسبة اليه الى وجوب تصديقه  
 بنية صلا الله على كبره والرحمة بهما فانهم عقلا لا المقصود في حرم المواقف واما  
 للايمان ان العقل عند الاشياء مؤثرة بالقوة بمعنى الزلزال ان الله خلق العقل للوحي  
 العبد بقدرته لكن لما تم بناء العبد لا يراه اختطفه الحق المبين بشارته وتبين  
 بدمه فلا يذكر احد الحق الا هو احد افعال الاولوية لا من سبب الحق عليه  
 استحقاق المعبودية انه من طهر **وقال الامام الغزالي** لا يظلم المذنب سبب بنية الفرق  
 المرتشد وحركة الخصال بطلت فالقبة العبد بالادلة القطعية والنقلية البتة  
 والكتب الملازمة وجب اعتقاد ان فعل العبد مقدور بقدرته الله ثم احقر اعاد  
 وبقدرة العبد على وجه اخر معتبر عن مالك بن نضر **واما اصل** ان العقل في المادة مختل  
 مخلوق بالمعنى على مدار التكليف والثواب والعقاب في وجود هذه العلاقة

ان الحق بناء على ما في كتابه من انما  
 المسألة فان الحقيقة في الحقيقة بالعلم المستند في مال  
 بغير ما قاله وهو في طو اللطف والاصح والثواب والعقاب  
 المعقولة وفحالة الاشياء في اشياء التطبيق  
 لا يطبق كما توافق عليه كمال ان ابن الهيثم  
 في بعض الانا الحق في شياطين  
 الا ان كماله في التبع واليها في  
 الامار عند المعقولة وحسن الحق في  
 التطبيق في نظر المنظم للعلم

العلاقة بديهة وهي المسألة بالكتب لا يلزم ان نعلم حقيقة وكيفيتها وهو  
 في غاية الحق وعلو الحق على الله السنية الغزالي ان المسألة مالا بدنية  
 برفع لتوضيح الكيفية مع الاعتقاد الرجح في اصله **وقرئ** اجري بعضهم  
 بهذا القول على ما نعلم من هبنا في الله من هبنا من هبنا من هبنا  
 ان قلنا في كماله من حق القاض **وقرئ** وكذا في عين من هبنا من هبنا من هبنا  
 قلت وجهه نعلم ان تعلق العقل بالذات بكون الفعل طاعة او معصية فالتأثير بها  
 فيه بالايمان وان كماله امر اعتبارا وامر موجودا في الازمنة  
 بان في الحظر وعدم الجواز وقد حققنا بطلانها بعون الله ثم ان  
 قلت نعلم عبارة الحق في عدم صحة تأثيرها في وصف الفعل كما  
 اصله وصرح العارف الحق بعدم جواز كون الملائكة **قلت**  
 الاول مبني على الاول والثاني على الثاني مع انه ليس من الموجود كقولهم  
 ولم يقل بالمال الا ان من قلة من المسلمين اكثرهم من المعقولة ومن يعلم  
 ضعف انكار السبب ايضا لنقل هذا القول من العاقل في علم انكاره نسبة  
 موافقة الفلاس الى امام الحرمين في حله ووافقه عليه غير واحد من المحققين  
 المحققين وقرئ في القول المنبى الى الاستناد ايضا في توارد العلمين  
**وقوله** قدرة العبد غير مستقلة بالذات بل بتبع المقدور في المقادير  
 بدفع توارد العلمين المستقلين لكن يلزم عليه جواز تنقيص

٨



والخليفة ما ارسلناك بالدين الا الحق وهو الدين الحق



والشرط عادة يتعلق قدر العبد خلقه الله تعالى أصل الفعل فقط أما الوصف فخاص  
بتأثير العقل بوجه الغم المقيم عندهم وكلاهما عنده وبينه ثمانية وجوه لا متباينة في  
صبيته وما انحط الآن مما به الاستبان والاشكال بينها أكثر من هذه الوجوه وفي بعض  
المنطق بما علم منها لمزيد التوضيح تبين أن أحدهما نسبة القول المقابل للقول الآخر إلى الماد  
لأن الماد في غالبه لا ينفك عن هذه التدقيقات إنما يكون من مناسباتها مما به لا نسبة لغيره  
لعم عليه بالعامة من اختلاف المبدأ فاختار طريق السلف في المسئلة كما قدسها فاختار  
ما هو أقرب إلى الصواب وتبينت سهولة في عدم نسبة البرهان في ترجيح عن الخوض فيه وتأثيرها  
صحة العقائد في شرحها على الجور وفافا للمعاني والحق في صحتها في الواقع فقلنا عن  
الاستبان أن ترك الأفعال جارية في جميع الحيات وقد اشترت البرية أو إلى الرسالة وورد الله  
أننا نعلم فعل كل جبار وبنات صحت عن صفة فعل اختيارية كنه الحجة ونسب الحجة وخلف الجور  
واطلا الغمام ونسب الحجة ونطق الذراع لم يصح العلم عليه وعلى الله وجهه ولم وإن الماد بالعبث  
كلامهم مطلق الجبر أن الذي ملخصاً قوله وهو أن براديه المطلق كما هو الظاهر والمختص به وجه  
لا ينفك وإن اقتصر الجبر على أنها على عدم جبرها بعض الأدلة فيما سواه والحمد لله رب العالمين  
في قد وقع الفقرة من كتاب الرسالة المرأة بالعقد الجور في الفقه بين قد العبد غير الماد  
والآخر للمعاني المملوك الجناحي والفرص المظهر لدرج العبد اعني سجن  
ومولانا ضياء الدين الشيرازي مولانا خالو بيد عبد السميع الجناح إلى الجي إلى عفران  
الباب في قرية بياره يوم الاحد في السابع عشر من رجب سنة ١٣١٢ الف تقاؤه وأنت